مصر إلى أين .... ؟

"حوار الأمل فى المستقبل من أجل الوطن"

لقاءات الثلاثاء – سيمينار معهد التخطيط القومى لعام ٢٠١٢-٢٠١٣

مصطفى احمد مصطفى *

المقدمـــة:-

سيمينار الثلاثاء أحد أهم الأنشطة الأساسية لمعهد التخطيط القومى التى استقرت على مدى السنوات الماضية باعتباره منبراً علمياً تتسع فيه رقعة النقاش والحوار العلمي الوطني الرصين حول قضايا التنمية وهموم الوطن . من هنا يعتبر هذا المنتدى ملتقى نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمي وقنوات الإعلام ، كما يشارك متخذو وصناع القرار كافة أطياف القوى السياسية والمجتمعية فى المناقشات والحوارات بغرض تدارس القضايا وتبادل الآراء . وبهذا فإنه يمثل منارة شامخة تضيء الطريق وتبصر وتحذر وتمنح الفرص الحرة لكافة مفردات وعناصر المجتمع ليطل على كافة الاجتهادات والرؤى لأجيال وأطياف فكرية تبرز قيمة التراكم المعرفي والذهني للكوادر المهنية كثيفة التأهيل التى يتمتع بها المعهد عبر تاريخه والمشاركة بحيوية كل أجياله المتجددة فى هذا الحوار مع المستقبل لمستوى رفيع من الحوار المجتمعي الحقيقي الناضج. ومعهد التخطيط القومي الذى مر على إنشائه أكثر من خمسة عقود يبلغ عمراً من النضج مفعم بالحيوية والنشاط المتجدد الدائم وموسم عام ٢٠١٣ لسيمينار الثلاثاء يضيف إلى تراكم السنوات الماضية رصيداً من الأفكار والرؤى تشكل مساره الرصين كمركز متميز لفكر إستراتيجي تنموى لتشوف سيناريوهات مستقبلات بديلة ، تؤمن بالمعالجات متعددة المنطلقات الكونية والعالمية والدولية والإقليمية والمحلية والقطاعية ، وتعمل فى أطر علمية لمقاربات متعددة النظم اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا وثقافياً ومعلوماتياً وبيئياً لبلورة مفهوم عميق لتأمين مسيرة التنمية على كل أرجاء الوطن ويتم ذلك فى إطار واسع من إدراك التناول فى مستويات الصياغة الإستراتيجية وحزم .

* أ.د. مصطفى أحمد مصطفى ، أستاذ متفرغ ، مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ، منسق سيمينار معهد التخطيط القومى لعام٢٠١٣

السياسات ودور وكفاءة أداء المؤسسات : مؤسسات الدولة ومجتمع ودوائر الأعمال ومفردات وعناصر المجتمع المدنى .

إن صياغة الخطط فى ذاتها عملية علمية وفنية معقدة والترجمة على أرض الواقع ليست بالأمر اليسير لإقرار البرامج والمشروعات وتوطينها على اتساع رقعة الأقاليم المحلية للبلاد. والرؤية الأوسع لا يغيب عنها مجمل التحديات الكثيفة والمتسارعة الإيقاع المتأتية والمتساقطة من المستويات الكونية العالمية ، والعالمية الدولية ، والدولية الإقليمية ، والإقليمية المحلية ، والمحلية القطاعية .

فى هذا السياق ، وتعميقاً لهذا الإدراك حواراً مع المستقبل ، كان دور الانعقاد لموسم عام ٢٠١٣ وحلقات السيمينار المتتابعة محاولات جادة لتعبر عن استشراف المستقبل وإلى أين نتجه مفعمين بالأمل الذى لن يدعمه إلا العمل المنتج والمخلص لوجه الله والمصالح العليا لهذا الوطن العظيم ... لنؤكد أن الحوار العلمى الجاد استظل بالمظلة التى حددناها

مصر إلى أين ... ؟" حوار الأمل فى المستقبل من أجل الوطن "

كان الحوار اقترابا من محاولة جادة لتحديد إحداثيات موقع ومسار التنمية فى مصر والمحاور الأساسية عبر الأطروحات الفكرية، والنقاش والحوار العلمى ، التى قد تحكم صياغات التغييرات القادمة فى المستقبل ، والتطلع قدماً لدفع مسيرة الوطن إلى الأمام باتجاه دولة مدنية ديموقراطية حديثة .

تناولت الحلقة الأولى :

" المحور الأمنى والإستراتيجى "

حيث توصل العرض والمشاركة فى الحوار والنقاش إلى :

- أن مصر جزء من إقليم ملىء بالصراعات والثورات والتفاعلات السياسية ، ويمكن إرجاع بداية الصراعات فى المنطقة إلى ظهور مشروع "الشرق الأوسط الجديد" أو "الشرق الأوسط الكبير" الذى يهدف إلى تقزيم وتفتيت الدول العربية ، بحيث لا تشكل أمة واحدة ، لتكون مستضعفة ليس لها من تأثير فى إقليمها ومن ثم لن تؤثر على العالم .

- فى إطار "الشرق الأوسط الجديد" ، مصر من أكثر الدول التى تأثرت من خلال الصراعات وعمليات التقسيم الدائرة فى دول الجوار ، كذلك من خلال الصراعات الإقليمية الأخرى مثل الصراع السورى والصراع اليمنى ، وكذلك الصراعات الدائرة بين إيران وإسرائيل .
- لا يمكن فصل الموقف الأمنى عن الموقف السياسى والاقتصادى والإجتماعى ، فالحالة الاقتصادية المتردية فى الشارع المصرى تؤثر على الحالة الأمنية ، كذلك فإن الحالة الأمنية المتردية تعيق السياحة والإستثمار .
- استياء الشرطة والأجهزة الأمنية الموجودة فى مصر من فكرة النقد السلبى المستمر والدائم ، كذلك استياء القوات المسلحة من الهجمة الشرسة التى تتعرض لها ومحاولة النيل منها والتقليل من شأنها .

وفى إطار المحور الأول تم التعرض للجوانب الثقافية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وانعكاساتها على الحالة الأمنية :

- الظواهر السلبية التى شهدناها بعد ثورة ٢٥ يناير ليس لها علاقة بالملامح المصرية التى تميزت بالسماحة والانفتاح على العالم ، فماذا حدث للشخصية المصرية ؟! وكيف أدى الانفجار السياسى والاجتماعى إلى انفجار فى القيم أيضا ، وكذلك إلى انفلات فى السلوك .
- من أهم سمات العصر الذى نعيش فيه : الزمن المتسارع ، الوعى الكونى ، التعثر فى المسار السياسى والاقتصادى ، والذى من أهم أسبابه عدم الرشد فى اتخاذ القرار، وهو ما لا يجوز فى عصر التكنولوجيا المتقدمة .
- لا توجد خريطة تحليلية للمجتمع المصرى بعد الثورة ولكن يمكن استكشاف عدة سمات أساسية ، أهمها : انزواء دور المثقف التقليدى ، الديموقراطية الصورية ، وجود حالة من الفوضى ، التناقض بين الشرعية الثورية والدستورية ، نمو الحشود الجماهيرية ، تصميم الشعب على المشاركة فى اتخاذ القرار ووجود إنقسام سياسى خطير فى المجتمع .
- تخبط مصر ناتج عن غياب الرؤية الإستراتيجية ، ونحن لدينا مشاريع مصرية أصيلة لها رؤى إستراتيجية يمكن الرجوع إليها ، من خلال سيناريو التآزر الاجتماعى والمشاركة من جميع العقول المبدعة .

إن استكمال الصورة عرضاً وتحليلاً ونقاشاً للمحور الأول فى سلسلة حلقات موسم ٢٠١٣ لم يغفل الأمن الإستراتيجى المصرى فى إطار العلاقات الإقتصادية الدولية حيث :

- طرأت عدة تغيرات على الاقتصاد الدولى منها تغير أسواق السلع الرئيسية والأولية، والأزمات المالية المتتالية ، والتغير فى نمط تقسيم العمل الدولى ، وظهور القوى الاقتصادية الدولية ، كما حدث تحول أساسى فى هيكل النظام العالمى ، إضافة إلى التحولات الإقليمية فى المنطقة وظهور قوى إقليمية جديدة
- فى مواجهة هذه التغيرات الدولية والإقليمية يجب الإقلاع عن بعض الأوهام والعودة للعمل بنهج التنمية الشاملة والمنهجية التخطيطية ، وإحداث تحول هيكلى للاستثمار واستعادة دور الدولة فى التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية
- أضحى أنه من غير المتصور المضى قدماً نحو المستقبل بدون وضع رؤية إستراتيجية للتنمية ترتكز على حسم خيار التبعية والاستقلال ، وحسم دوائر الهوية والانتماء وربط الدوائر الاقتصادية بالهوية ، وحسم دوائر الانفتاح الاقتصادى ، واستعادة المكانة السياسية لمصر ، وإعادة رسم العلاقة الخارجية ، والنظر للعلم من منظور أمنى وإستراتيجى .

عرضت الحلقة الثانية :" المحور الإجتماعى والمؤسسى والعدالة الإجتماعية "

حيث تم التعرض لماهية مشروعات النهضة والتنمية ، ومفاهيم العدل الإجتماعى وأهمية دور الدولة ، وتشخيص مأساوية ما نحن فيه ، وكيف يتم الانتقال من حالة صراع إلى حالة الوفاق .

وفى تفاعل بناء بين العرض والمناقشات حواراً يمكن أن نشير إلى الآتى :

- الموقف فى مصر يعكس أنانية كل من يلعب على الساحة السياسية وأنانية يتخللها عنصر المؤامرة فيما يتعلق بالنفوذ الأجنبى والمصالح الأجنبية ، كل هذه الحقائق واضحة أمام الجميع ولكن السؤال الملح كيف يمكن الخروج من هذا الوضع؟ الإجابة على هذا السؤال تفترض تشخيص الوضع ومعرفة نقاط الضعف والقوة ، لأن هذه الثورة لم تكن ثورة أيدلوجية ولكنها ثورة مجتمع . هذه الثورة قامت تحت شعار تحقيق الكرامة والديموقراطية والعدالة الإجتماعية ، نحن فى مرحلة ضياع وتخوين .
- نظرية المؤامرة منتشرة بشدة ، ومصالح الدول الكبرى تذكى فينا حقنا بالمطالبة بأن لا نبتلع الطعم وهى مسئولية الضحية ، ونحن بقدراتنا يمكن أن نقف أمام الدور الأميركى الذى يرى أن القوى

العسكرية السابقة انخفضت شعبيتها بسبب الفساد وأن هناك قوة أخرى هى التيار الإسلامى ، علينا أن نجربها - إما أن تنجح فتحقق مصالحنا أو تفشل فتنتهى إلى الأبد .

- القول أن الشعب لم يجن شيئاً من الثورة فيه إجحاف ، هناك بعض الفئات حصلت على حقوق لكنها قد لا تكون الفئات الأولى بالرعاية . حيث حدثت زيادة فى الأجور والمعاشات ، واسترداد بعض الأموال ممن حصلوا على أراضى ، إلى جانب أن هناك بعض الثمرات غير المادية مثل الحريات وتكوين الأحزاب والحركات الاجتماعية ، وعودة المجتمع المصرى إلى السياسة وحرية التظاهر وغيرها .
- الطريق الذى وصلنا إليه هو ثمرة أن هذه الثورة كانت بلا قيادة ولا مشروع وقامت بشعارات عامة جداً ، ومن هنا فإن التنازع القائم لم يبين أى تحالف أو التفاف حول برنامج اللهم ما يقارب النظام السابق القائم على التخلف والتبعية .
- لا يوجد شيء اسمه العدل الاجتماعى الكامل تقام له المشروعات الخاصة به ، فهو بالتعريف يجب أن يكون قلب النظام .
- من غير الممكن لأى دولة تجيء متأخرة إلى عالم التنمية وقد اكتملت علاقات الهيمنة العالمية أن تقوم بعمليات تنمية إلا بدور هائل للدولة ، والدليل على ذلك التجربة اليابانية .
- هناك خطر قائم ناتج عن التحول فى أنساق القيم الإيجابية التى تميز بها المصريون مثل : التسامح ، والمروءة ، والصدق ، والكرم ، والنخوة ، والتكافل ...ألخ التى تحولت ليحل محلها النقيض من طائفية وبغض- وعنصرية وقوة ...ألخ لكن يبقى الأمل ...فهناك أمل والدليل على ذلك ما نسميه الضمير المجتمعى المصرى والوعى الإدراكى المصرى .
- ثورة ٢٥ يناير الرائعة نجحت فى كسر المفهوم الأمنى السلطوى للدولة وأنهت مرحلة الاستباحة وانتهاك القانون واستغلال أجهزة الدولة .
- التغيير الناتج عن الثورة تجاوز الجميع وتخطى الكثير من المعايير ، ووصل إلى التحول من فكر الزعيم إلى الشخص المسئول الذى يحاسبه الشعب أمام كافة أبناء الوطن ، والانتقال من المنظومات الأيدلوجية المغلقة لأى حزب أو فصيل إلى الشبكات المفتوحة للنقد والتفاعل .

فى الحلقة الثالثة :" المحور الاقتصادى والتنمية العمرانية "

ومن خلال هذا المحور فقد تم عرض تصور للسياق السياسى والإقتصادى والمؤسسى كإطار تتم فيه عملية التنمية فى الأجل القصير والمتوسط ، وبالنسبة للإطار المؤسسى لدور الدولة المفترض أن يظل سياجاً لأى تغيرات إقتصادية طارئة .

وعن الوضع الاقتصادى الذى عرضت له الحلقة الثالثة فقد تم إلقاء الضوء على الوضع الإقتصادى القائم ، كما تم التطرق إلى كيفية وقف التراجع الإقتصادى فى الأجل القصير ، كما حددت أسس الإنطلاق فى الأجل المتوسط فيما يشمل : التشغيل ، وتقوية الشبكات الإقتصادية ، والتركيز على دور الصناعة كقاطرة للتنمية ، وإبراز أهمية الإصلاحات المؤسسية .

وعن التنمية العمرانية ووضع سياسة عمرانية حضرية والتحديات الماثلة فى غياب روابط حضرية واضحة بين السياسات القطاعية والسياسات الحضرية وتوزيع الإستثمارات العامة مكانياً . أبرز العرض والحوار أهمية دور الدولة فى المستويين المركزى والمحلى ، كيفية التعامل مع العشوائيات ، تنمية سيناء والمحور اللوجيستى لقناة السويس .

أسفرت المناقشات والعرض حواراً عن إبراز إيلاء الأهمية إلى الآتى :

- الإستثمار الأجنبى يتركز غالباً فى العاصمة لتوفر كل الوفورات الخارجية وبالتالى يعمق ذلك من ظاهرة التركز والتحيز الحضرى .
- الحديث عن أية سياسات وبرامج للتنمية بدون توازن مالى ونقدى لن يجدى وربما يعرقل أو يؤجل الكثير فى تنفيذ بقية البرامج والمشروعات .
- لا يوجد مشروع قومى يلتف حوله الجميع بالرغم من وجود رؤى متعددة : مصر ٢٠٢٠ ، مصر ٢٠٣٠ وعلى سبيل المثال .
- هناك غياب رؤية ما بين الوحدات المحلية والتخطيط الإقليمى .
- أهمية مشاركة القطاع الخاص والدولة التى يتوجب عليها تحديد الأولويات والضمانات لإقتحام مجالات الإستثمارات كافة وهى ليست بالضرورة فى المرافق فقط لكنها مرحب بها كذلك فى المشروعات الإنتاجية .

- هناك حاجة إلى إصلاح مؤسسى ضخم للقضاء على الدولة المتراخية وأصحاب المصالح وقنوات الفساد فى شتى أرجاء ومستويات الهرم التنظيمى للدولة وفى إدارة دواليب العمل ومواقع الإنتاج وتقديم الخدمات بالجودة والسعر والوقت المناسبة .
- إن أهمية النتائج التى توجهت نحوها معظم الأفكار التى قدمتها الحلقة بالنسبة للمحور الإقتصادى:

– قبل ثورة ٢٥ يناير كان النمو يتسم بضعف التشغيل والعدالة ، وأضافت الثورة المزيد من التحديات التى تمثلت فى غياب الأمن وتراجع الإستثمارات ، وتعثر المصانع بل وتوقف الكثير منها تماماً عن العمل ، وتراجع التصنيف الإئتمانى لمصر ، وتفشى ظاهرة التهريب واثره السلبى على المشروعات الإنتاجية . وبالنسبة للمطلوب عمله فى المرحلة القادمة ، فإنه يتمثل فى وقف التدهور والتراجع الإقتصادى فى الأجل القصير ، وإرساء أسس الإنطلاق فى الأجل المتوسط.

– يتمثل وقف التراجع الإقتصادى فى الأجل القصير فى حل المشكلات العاجلة التى تعطل الإنتاج ، وتشجع زيادة الطلب المحلى ، وحماية الصناعة المحلية من التهريب، التوسع فى الطاقات الإنتاجية القائمة، تشغيل وإستعادة الطاقات الإنتاجية المعطلة والعاطلة ، إستعادة نشاط الشركات الكبيرة ، التعامل مع أزمة الطاقة على نحو عملى وسريع وبشكل جذرى وكامل ، البدء بالتعامل مع جانبى النفقات والإيرادات فى الموازنة ، والعمل على إستقرار الأسعار مع سياسة مرنة للإقراض .

– تعتمد أسس الإنطلاق فى الأجل المتوسط على إتباع مسار للتنمية يختلف عن مسار التنمية قبل الثورة ، وذلك بتحقق تنمية يشارك فيها الجميع وينتفع بثمارها الجميع، ترتكز على العدالة الإجتماعية والتشغيل ، وإتاحة فرص عمل ملائمة للجميع وتقوية التشابكات الإقتصادية .

أما بالنسبة لمحور التنمية العمرانية

– هناك عدة خطوات لوضع وتنفيذ سياسة حضرية قومية تبدأ بعملية الفحص والتشخيص ثم وضع السياسة الحضرية ، يتبعها التنفيذ وتنتهى بعملية المتابعة والتقييم ، وهى مكونة من عدة مستويات تتمثل فى الإطار القومى العام ، ومنظومة العمران ، والتدخلات المحلية المحددة والتداخل مع السياسات القطاعية.

– يتطلب التخطيط لإقليم القاهرة الكبرى ، أن نحدد أين نريد أن تذهب القاهرة ، وما نوعية الأنشطة التى ترغب فى توطينها فى القاهرة فى الفترة القادمة ، وكما يقال فإن ١٥٪ من مساحة مصر جاهزة للتنمية ولكن بأى سياسات؟ هل يتوفر ترابط لمجمل السياسات خاصة ما يرتبط منها بالتنمية الصناعية فهل السياسات الخاصة بالعمل والسياسات الخاصة برأس المال متمشية معها ؟

– خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تقدم روابط واضحة بين السياسات القطاعية والسياسات الحضرية ، فهى لا تقدم منهجاً واضحاً لكيفية توزيع الاستثمارات العامة مكانياً . حيث أدى غياب سياسة حضرية قومية إلى حدوث تعارض وتداخل بين المخططات الإستراتيجية للمدن والمحافظات مع بعضها البعض ومع السياسات القطاعية .

فى الحلقة الرابعة :" محور العدالة الاجتماعية والتنمية "

تم التعرض للتنمية وتعريفاتها بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص والأسباب الأساسية للربط بين التنمية والعدالة حيث تم التأكيد على ثلاثة أسباب أساسية :

– أنه غير مقبول أن ننظر للعدالة الاجتماعية بمنأى عن التنمية والتنمية المستدامة فى مصر والتخلص من التبعية ومن التخلف .

– هناك أدلة عملية تطبيقية متزايدة تؤكد على أن تحقيق مستوى معين من العدالة الإجتماعية هو شرط أساسى من شروط تحقيق التنمية .

– النمو يتعرض لأخطار جمة إذا غابت عنه العدالة .

وفى سياق العرض تم طرح وشرح التفاصيل التى تضمنت:

- تصاعد المطالبة بالعدالة الاجتماعية مصرياً – إقليمياً – عالمياً ، وما هى مظاهر اللامساواة والفقر مصرياً (توزيع الدخل والإنفاق – نصيب الأجراء فى الناتج المحلى الإجمالى – تناقص نصيب الفقراء فى الدخل القومى واتساع نطاق البطالة – نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الأعلى – نسبة سكان العشوائيات) وكذا مظاهر اللامساواة عالمياً بالرغم من تحقيق النمو المرتفع.
- معنى العدالة الاجتماعية متعدد الأبعاد (العدالة الاجتماعية والمساواة –المساوة فى الحقوق والواجبات – العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص – المساواة فى الفرص لا تعنى المساواة فى النتائج–

العدالة الإجتماعية والعدالة الإقتصادية – ضرورة الإنتقال من العدالة الإقتصادية إلى العدالة الإجتماعية – العلاقات التبادلية بين اللامساواة الإجتماعية واللامساواة الاقتصادية – العدالة الاجتماعية والفقر – الفقر قد يتجه إلى الإنخفاض بينما تتجه اللامساواة للتزايد – مصادر إرتباط العدالة الاجتماعية والنظام الإقتصادى /الإجتماعى – مصادر اللامساواة فى الرأسمالية هيكلية /طبقية – العدالة الإجتماعية والحرية – الحرية ضرورية للعدالة الإجتماعية – العدالة الإجتماعية بين الأجيال – العلاقات الخارجية والعدالة الإجتماعية – أهمية العلاقات الخارجية غير الإقتصادية) .

وفى كل ما ذكر فإن العدالة الإجتماعية مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد :

- البعد الاقتصادى
- البعد الاجتماعى والثقافى
- البعد البشرى
- البعد الطبقى
- البعد الإقليمى (الجهوى)
- البعد الجيلى
- البعد السياسى والمؤسسى
- البعد الخارجى (التبعية والإستقلال)

العدالة الإجتماعية والنمو الإقتصادى

فيما تم الإشارة إليه أن الدول التى بها شبكات قوية للحماية الإجتماعية أقل تعرضاً لتقلبات النشاط الاقتصادى حيث أن تحسين توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر يؤدى إلى :

- إرتقاء صحة وتغذية الشرائح الأفقر من السكان وإطالة أعمارهم ، وإرتفاع قدرة أبنائهم على التعلم ، ومنها إلى إرتفاع فى إنتاجية العمل ونمو أسرع للإنتاج .
- وحيث لا يوجد قانون حديدى يحكم العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع :
- لا يوجد قانون يحكم العدالة والنمو ، فالقضية فى المقام الأول سياسات.

- المهم هو طبيعة النمو ونوعية إنحيازه الإجتماعى ، لذا من المطلوب : تحسين نوعية النمو بحيث يكون نمواً عمومى النفع ، فثورة يوليو ١٩٥٢ بعد ٧ أسابيع من قيامها إستطاعت القيام بإصلاح زراعى.
- تحقيق قدر من المساواة شرط ضرورى من شروط عملية التنمية ، حيث ثبت على عكس ما يقال أن إعادة التوزيع قبل النمو غير ممكنة ، ومن تجارب الدول ثبت أنه يمكن تحقيق الاثنين معاً .
- لذا لا مبرر لتأجيل مكافحة الفقر وتخفيض اللامساواة لحين تحقيق مستوى متقدم من النمو الاقتصادى .

العدالة الإجتماعية وإستدامة النمو والبيئة

حيث أوضح (تقرير برونتلاند) المتطلبات السبعة لأن استدامة التنمية ليست مجرد قضية بيئية — ولكنها تتطلب :

- نظام سياسى يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين فى اتخاذ القرارات .
- نظام اقتصادى قادر على توليد فوائض ومعرفة تكنولوجية بالاعتماد على الذات وعلى أساس مستدام .
- نظام اجتماعى يوفر حلولاً للصراعات الناشئة عن اختلالات التنمية .
- نظام إنتاج يلتزم بالحفاظ على القاعدة الإيكولوجية للتنمية .
- نظام تكنولوجى قادر على البحث عن حلول جديدة .
- نظام إدارى يتمتع بالمرونة والقدرة على التصحيح الذاتى .
- نظام دولى داعم لأنماط التجارة والتمويل القابلة للاستدامة .

أيضا فإن هناك ستة أبعاد لاستدامة النمو والتنمية :

١. البعد الاقتصادى (رأس المال المصنوع) .
٢. البعد البيئى (رأس المال الطبيعى) .
٣. البعد البشرى (رأس المال البشرى) .
٤. البعد الاجتماعى (رأس المال الاجتماعى) .

٥. البعد السياسى والمؤسسى (رأس المال السياسى والمؤسسى) .

٦. البعد الخارجى / العالمى .

مفهوم التنمية المحقق للعدالة والإستدامة :

كمفهوم يتوافق مع :(مبدأ إشباع الحاجات الإنسانية – مبدأ الإعتماد على الذات وإستقلالية التنمية – مبدأ الحرية والمشاركة الديموقراطية – مبدأ العمد أو التغيير الإرادى الذى يتجاوز آليات السوق بتدخلات صريحة ومخططة من جانب الدولة) .

وعن نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هناك ٤ ركائز للتنمية تلبى متطلبات العدالة والإستدامة :

– إستقلالية التنمية بالإعتماد الذاتى قطرياً وجماعياً (نظرياً داخل الدولة ، وجماعياً التعاون بين الدول النامية والمقصود هنا هو التعاون الإنتاجى والدخول فى مشروعات إنتاجية مشتركة بين الدول النامية) .

– الدولة التنموية : تشارك فى إرتياد مجالات صناعية جديدة ووضع قواعد تكنولوجية.

– الديموقراطية التشاركية : وليس التمثيلية إبتداء من مشاركة الناس فى إدارة المرافق العامة .

– إعادة توزيع الدخل والثروة.

على أن متطلبات تحقيق العدالة الإجتماعية فى مصر – من الليبرالية الإقتصادية الجديدة إلى التنمية المستقلة وكإطار حاضن للإجراءات التالية :

(١) تجديد جهاز التخطيط لترجمة الإرادة المجتمعية فى شكل مشروعات وأنشطة .

(٢) معالجة تكاملية للأجور والأسعار والحماية الإجتماعية وتوزيع الدخل والثروة .

(٣) الوفاء بحقوق العمال فى التنظيم والإضراب والتفاوض الجماعى .

(٤) تطوير السياسة التعليمية .

(٥) تعميم وتحسين الرعاية الصحية .

(٦) رعاية أكبر لصغار المنتجين .

(٧) عناية خاصة للفئات الأضعف .

(٨) حماية حقوق المستهلكين .

(٩) مكافحة الفساد والمحسوبية .

(١٠) حماية وتوسيع مكتسبات المرأة .

(١١) تعزيز الحريات ومشاركة أكبر للشباب والمرأة .

(١٢) مساهمة فعالة وهادفة لعناصر ومفردات المجتمع المدنى .

آفاق تحقيق العدالة الإجتماعية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

● ويعتمد ذلك إلى حد كبير على ملامح النظام السياسى فى الأجل القريب حيث إعادة نموذج الديموقراطية المقيدة وإقتصاد رأسمالى مع قليل من العدالة . وهنا فإنه يتوجب أن يكون مفهوماً أن العدالة والديموقراطية والتنمية والإستقلال مركب متكامل ، لا يجب التعامل مع أى من هذه العناصر بمعزل عن باقى العناصر الأخرى ، فالعدالة مفهوم علائقى (علاقى) ، لا يمكن فهمه بمعزل عن المفاهيم الأخرى .

... وهنا نتساءل هل نمر بمرحلة أم أننا سنمر بمراحل !! ؟

– نستطيع القول أنها مجرد مرحلة من مراحل متعددة للثورة ستقضى بعد وقت طال أم قصر إلى وضع (أوضاع) جديد نتيجة للتطورات التى أتت بها الثورة ولم يعد هناك مجال لوقفها .

– الصراع الطبقى لن يتوقف ، بل أنه سيستمر بوتيرة (ربما) أشد وذلك بعد خروجه من حالة الكمون النسبى إلى حالة السفور .

– لقد خرج المارد من القمقم ، ولم يعد من اليسير إعادته مرة أخرى .

– سوف تشهد مصر جولات جديدة تصحيحية تمضى بها نحو مستويات أعلى للتنمية والحرية والعدالة الإجتماعية والإستقلال الوطنى .

● تطرقت الحلقة أيضا إلى إعادة قراءة لثورة يوليو ١٩٥٢ لفحص حركة وحراك الطبقة الوسطى عبر ١٠٠ عام من منظور المواطنة التى تعرضت للعديد من الأزمات والشعارات : (أزمة ١٩٢٩ – البحث عن المساواة ، ١٩٤٥–١٩٧٩ المساواة للجميع ، ١٩٧٩–٢٠٠٩ الليبرالية الجديدة والمساواة الغائبة ثم ما بعد ٢٠٠٩ : أى مساواة تلك التى يريدها العالم .

● الآن ... أى مصر نريد ؟

– لابد من استعادة ما يمكن تسميته الجمهورية العادلة ، الشباب صاغوا نموذجاً بشعارات وضعت معيار للعدالة الإجتماعية ، ومن هنا فإن أى كلام عن حد أدنى أو أقل من هذا النموذج لن يكون مقبولاً ، وأى كلام عن نهضة مصر لا يتماشى مع هذا النموذج سيكون خارج السياق .

– العدالة الإجتماعية ليست عمل خيريا أو إحسانا قد يعبر عن تكافل إجتماعى ولكنها لا تقيم أوطانا ، نحن فقدنا العدل الجيلى والطبقى والإنسانى قبل ثورة يناير ٢٠١١ حتى مفهوم الجمهورية نفسه دمرناه بفكرة التوريث ، حتى فكرة الدولة الحديثة تعدينا عليها من خلال "التحرش بالسلطات"

– العدالة الإجتماعية لا يمكن تحقيقها فى مجتمع فقير ، الولايات المتحدة رغم أنها مجتمع رأسمالى إلا أنها مجتمع إنتاجى ضخم ، والهند دولة فقيرة وكى تحقق العدالة الإجتماعية عملت بمفهوم زيادة الاستثمار ... كذلك الصين بها فقر مدقع ولكنها تعمل بالتنمية .

– موضوع الاقتراض يعنى تحميل الأجيال القادمة بأعباء إضافية نتيجة قرارات لم تشارك فى اتخاذها ، لذا فإن الاعتماد على الذات يجب أن يأتى فى المقام الأول ، وإن كان هذا لا يعنى إستبعاد القروض والمنح والاستثمار الأجنبى ، لذا من الهام أن نعرف كيف يتم إنفاق القرض وما هى شروطه ؟ .

– الأجور والمساواة يجب ترجيحها بالتعليم والكفاءة ، والإنصاف يعطى مدلولاً أفضل من المساواة ، والمؤشرات الخاصة بالتمكين تشمل الحصول على المعرفة والصحة والبنية الأساسية ، ويرتبط موضوع الفقر وعدالة التوزيع أيضا بقضية الريف والحضر ، والدعم والأمان الإجتماعى (التأمينات الإجتماعية – التأمين الصحى – البطاقات التموينية) من العناصر الأساسية للعدالة الإجتماعية .

– الحراك الإجتماعى الصاعد تم توقفه كلية لفترة تزيد عن عقدين من الزمان ثم اصبح حراكاً إجتماعياً هابطاً أما الحراك الصاعد فأصبح مدفوعاً بحكومة التجار أو السمسرة .

– العدالة الإجتماعية والتنمية تتضمن الاهتمام بالإصلاح الزراعى وإعادة الاعتبار للقطاع الزراعى ، وذلك من خلال :

إعادة النظر فى قانون المالك والمستأجر ، العودة إلى سياسات الدورة الزراعية وعلاج تفتيت الملكية – أسعار عادلة للمحاصيل الأساسية – التعاون الزراعى الحقيقى والعودة إلى نظم رشيدة لإدارة الجمعيات

التعاونية – الإمداد برأسمال المعرفى والاجتماعى لرفع مستوى المزارعين وأبنائهم – توفير الماكينات بأسعار معقولة .

– المجتمع المدنى بدأ يلعب دور تعويض للدولة ولكنه تعويضى خدمى وليس تعويضى تنموى ، قضية المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص مرتبطة بسياق تاريخى فى أوروبا ، جزء من الإيراد يعاد تشغيله فى مشروعات ذات طبيعة تنموية وليست خيرية .

– الارتباط الوثيق للعدالة الاجتماعية بالتنمية المستدامة يعبر عن تصاعد المطالبة بالعدالة الاجتماعية فى مصر حيث بدأ الجميع بعد ثورة يناير ٢٠١١ يرفع المطالبة بالعدالة والحد الأدنى للأجور وتصاعدية الضرائب .

– حركة الطبقة المتوسطة فى مصر فى يناير ٢٠١١ عبرت عنها الشرائح المتنوعة عبر الرقائق المجتمعية التى خرجت من رحم الدولة الحديثة التى أسسها محمد على والتى سمحت بمشاركة المصريين فى امتلاك الأراضى وتولى المناصب ، وحيث احتضنت الدولة المصرية الطبقة الوسطى من ١٩١٩ إلى عام ١٩٥٢ إلا أن ثورة مايو المضادة فى السبعينات، بما دشن ما سمى "السداح مداح" ،كانت إيذاناً بتراخى دور الدولة وخلع يدها عن الطبقة الوسطى .

لا يمكن أن تستمر مصر دون تقدم إلى الأمام ، وأن ذلك لن يحدث إلا بعد التحلل والتحرر من أسر التبعية ودولة تسهيلات وتوكيلات وسمسرة ، ولن يستقيم ذلك مع مساحة رمادية ما بين إقتصاد سوق والدولة الرخوة المنهكة .

فى الحلقة الخامسة :" محور الديموقراطية والمشاركة "

تم التعرض إلى ما سمى : "الديموقراطية الرقمية : من الثورة إلى المفوضية"ويمكن أن نوجز ما تم عرضه حواراً ونقاشاً فى الآتى :

- تتكون الديموقراطية من جزأين ، جزء يتعلق بالقيم والآخر يتعلق بالآليات لتحسين وتفعيل هذه القيم على الأرض .

وتتمثل القيم فى :

- المشاركة فى اتخاذ القرار .
- حرية التعبير عن الرأى .
- التقويم الحقيقى للأداء .
- المحاسبة والضغط وتصحيح الأخطاء وعبر تداول السلطة .

ولابد أن يحافظ النظام الديموقراطى على هذه القيم ويتيح للمجتمع آليات لتفعيل تلك القيم ، وتتمثل تلك الآليات فى :

- الانتخابات الحرة .
- وسائل الإعلام الجماهيرية .
- قياسات الرأى العام .
- الفعاليات الميدانية على الأرض : التظاهر السلمى ، الاحتجاج ...الخ .

وهذا هو المفهوم التقليدى للديموقراطية — بينما مفهوم الديموقراطية الحديث هو مفهوم الديموقراطية الرقمية الحديثة التى أعتبرت كأداة يجب أن تحسن من الديموقراطية والأداء المجمل وتساعد على ترسيخ القيم فى المجتمع .

- كيف حسّنت الديموقراطية الرقمية من مفهوم الديموقراطية التقليدى ؟
- العملية الانتخابية كأى عملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وقيم التعامل فيها من خلال مسار طويل به العديد من الخطوات المرتبة والمراحل المعروفة بداية من الإعداد للانتخابات والتصويت والفرز ...الخ مع التأكيد على أنه فى كل مرحلة يتم التعامل مع البيانات والمعلومات ، وكل تصرف أو فعل له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بقيم الديموقراطية وآلياتها له وجه معلوماتى يعتمد على إدارة هذه المعلومات
- عملياً تمارس الديموقراطية وتطبق عبر تداول محتوى من المعلومات والبيانات بين الأطراف المشاركة فيها ، وهذا المحتوى المعلوماتى يحمل الرأى والفكر والقرار المعبر عن إرادة من يشترك فى ممارسة الديموقراطية سواء أثناء الانتخابات أو المشاركة بالرأى أو خلافه .

● فى السنوات الأخيرة اندلعت ثورة المعلومات ، وفتحت قنوات اتصال واسعة ولا نهائية بين الحكام والمواطنين ، وأصبح الطرفان يستخدمان هذه الثورة وآلياتها المختلفة فى تداول المحتوى المعلوماتى خلال ممارستهم للديموقراطية ، فظهر مصطلح الديموقراطية الرقمية . والمقصود بالديموقراطية الرقمية قيام الحكام والمحكومين باستخدام أدوات وتكنولوجيات العصر الرقمى كوسيلة فعالة فى تداول أو التعامل مع البيانات الخاصة بكل من القيم والآليات الإنتخابية كما ذكر من قبل .

وفى الحقيقة فإن ظاهرة الديموقراطية الرقمية لم تظهر أو تحدث فجأة ويجب ربطها بالسياق العام الذى نشأت به تاريخياً .

● إن أهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات هو السرية والأمان ، فدائماً هناك تطور لعمليات الاختراق لهذه الأنظمة ، لذا من المهم توفير الأمان لهذه المعلومات .

● قاعدة البيانات فى مصر مشوهة ، وكى أوفر قاعدة بيانات صحيحة لابد من التكامل بين عدة هيئات : الصحة – الداخلية – وهذا يتطلب وقتا وجهدا كبيرين .

● يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات ثلاثة أشياء :

– قاعدة بيانات وتحويلها من ورقية إلى رقمية .

– تغيير ثقافة المجتمع لتتواكب مع استخدام التكنولوجيا الجديدة .

– توفر عناصر تكنولوجية عالية من الشباب الواعد العاملين فى مجال البرمجة فى كبرى الشركات .

● يجب التعامل مع "الانترنت" والتكنولوجيا بآلياتها وطبيعتها كما هى ، ولو وجدنا محتوى غير جيد أو قليل القيمة أو إساءة استخدام لا يمكن أن نقف أمامه بأدوات الصد التقليدية والقديمة ، ومن الأفضل أن نوجه ونعلم الناس انتقاء المحتوى الجيد وتمييزه عن السيىء .

● اجتاحت ثورة المعلومات واقتحمت كل شىء فى حياتنا.

- شهد "الفيسبوك" وشبكات التواصل الإجتماعى نشاط غير مسبوق كان يتضاعف يوماً بعد يوم فى ظاهرة غير مسبوقة أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وكان واضحاً أن مثل هذا التواصل لا يمكن أبداً أن يتم عن طريق الصحف فقط أو حتى الأخبار وخلافه .
- إن إنشاء المفوضية العليا للإنتخابات أضمن ضرورة تساير العصر ، وهناك عدة محاور حول تصور المهام وأساليب العمل فى تلك المفوضية العليا للإنتخابات ، تتمثل فى محور تكنولوجيا المعلومات ، والتثقيف الإنتخابى ، والجهات المعاونة ، والموارد البشرية ، والتمويل ، والتشريع ، على أن تقوم المفوضية بتفعيل منظومة عمل إدارية وفنية متطورة تقنياً وإجرائياً وعلى قدر عال من الكفاءة والمهنية للقيام بتحقيق التفاعل والتناغم فى أنشطتها من خلال تصحيح مسارات العملية الإنتخابية مما شابها من عوار فى السابق .

فى الحلقة السادسة والأخيرة :" محور الهوية والثقافة والقيم "

مع بدء العرض وقبل النقاش والحوار طرح العديد من التساؤلات التى يمكن بلورتها فى التالى :

- أين الهوية وعن أى هوية يكون الحديث ؟ أين الثقافة وعن أى ثقافة نتحدث ؟ وعن أى قيم فى أى مجتمع وفى أى سياق وفى أى عصر ؟

مجتمعنا المصرى المعاصر يواجه عدداً من التحديات الكبرى وكثيرون يعرفون مدى خطورة هذه التحديات ، لكن فى ضوء هذا الموضوع يصدمنا واقع يتمثل فى تناثر وتبعثر البيانات وحسن أو سوء التعاطى معها ، وحين يتم تنظيم البيانات لتصبح معلومات ، وتحتاج إلى شرح وتدقيق وتحليل حتى تتحول إلى معرفة ، لكن هناك درة أو جوهرة ناقصة وهى أن سلسلة تحول البيانات إلى المعلومات إلى المعارف كلها وسيلة للغاية ، وإن لم نصل إلى الغاية فلا داعى للوسائل ونقصد هنا إلى الحكمة وفوائدها التى تجمع الحصافة والمعرفة والنقل والإنجاز . هل الحكمة علمتنا أن الصواب يولد من إختلاف الهويات والعقول والثقافات ؟ .

الهوية تحتاج إلى نوع من الرياضة الذهنية فى تفكيك المصطلح ولكن الهوية مشتقة من الهو ، كما أن الإنسانية مشتقة من الإنسان ، ابن رشد تعامل مع هذه القضية بأعلى درجات العلمية والدقة ، وابن خلدون وهو مؤسس علم الإجتماع فى القرن الثالث عشر الميلادى ، يقول فى مقدمته " إنتقاد خصوصية

الشيء هو إنتقاد لوجوده، ولكل مرحلة مجتمعية أو تاريخية هويتها المعروفة عن إنجازاتها وأعرافها وقيمها السائدة ، ليس هناك إستمرارية لهوية ثابتة طوال التاريخ " . وهنا عظمة ابن خلدون بالقياس بأرسطو ، ونظرية القيمة فى الهوية كما يراها ابن خلدون فى النظرية الاقتصادية "أن قيمة الهوية فى الشيء ليس فى ذاته ولكن فى قيمة العمل فيه، فلولا العمل أو الجهد لا تحدث القيمة" ، وأن تطور وتفاعل الهوية لا يلغيها بل يغنيها ويجعلها قيمة فاعلة وليست قيمة جامدة" .

الثقافة قوة مالكة للمعرفة وهى قيمة كبيرة وكنز ينصرف على المثقفين ،ومن الأقوال المأثورة : "المثقف فيه نفحة نورانية يراها ويجسدها وينطق بها أمام مجتمع معين بلا إرتباك ولا خوف" ، وهناك من أفرد تعريف واحد للثقافة وهناك من وضع لها ما يقرب ٢٥٠ تعريف .

الثقافة شيء والمثقف شيء آخر ، فالثقافة قيمة كبيرة ولكن هذه القيمة الكبيرة هل تنصرف إلى المثقفين ..؟ فى المثقف يستوقفك نموذج الأستاذ إدوارد سعيد فى حديثه عن المثقف والسلطة حيث يقول أن المثقف فيه نفحة نورانية يراها ويجسدها وينطق بها فى جمهور معين فى مجتمع معين بلا إرتباك أو خوف . ويرى عالم الإجتماع العراقى /على الوردى أن المثقف هو الشخص الذى يرهن وجوده كله بالإحساس النقى ، أما الأستاذ زكى نجيب محمود فيرى أن المثقف هو الشخص الذى يرفض القيم السهلة والأفكار الجاهزة . والعلاقة بين الثقافة والسياسة مركبة للغاية حيث تسعى السياسة إلى وضع الثقافة فى خدمتها بكافة الطرق وأحيانا تلجأ إلى إستخدام أحط الأساليب وأكثرها وضاعة ووحشية .

فى القيم ماذا نحتاج إليه الآن ؟ قيم سليمة لمجتمع سليم ، فنحن محتاجون لأدوات مجتمع ما بعد الحداثة ، وإقتحام منجزات علم إجتماع التنمية الذى يربط الديموقراطية بقوة العقل والعلم . ويرتبط بذلك منظومة التعليم والتربية فى مجتمع يعانى فيه التعليم الأساسى أمراضاً مزمنة ، وسرطان الجامعات الخاصة الذى تحول معها التعليم إلى سلعة وتجارة .

فى المأزق أنه بدأ وإستمر بالفوات التاريخى عقوداً تلو الأخرى مما أدى إلى جمود وغياب الرؤية الإستراتيجية الكلية الواعية والأزمة لا تكمن فى الفجوة الكبيرة التى تفصلنا عن العالم المتقدم ، إذا أردنا الدقة والإنصاف فإننا أهملنا فى أخذ الرؤية التى نهض بها العالم فى موجة ما بعد الحداثة وإكتفينا بالترقيع والمسكنات . فى العقل السياسى أهملنا الحرية ، وفى الإقتصادى أهملنا التنمية ،

وفى الاجتماعى أهملنا العدالة الاجتماعية ، وفى الأخلاق مشكلة التضامن والتعاون وحقوق المرأة والشباب والحق فى المعرفة ،فجوات كبيرة تحتاج إلى الدراسة والمراجعة والتعلم والتفكير من خلال الاعتماد على الذات أولاً .

فى الحديث عن هوية مصر إلى أين — كرؤية معلوماتية ، أين هى الحكمة وأين المعرفة وقد ضاعت فى خضم المعلومات ، الهوية هى الملاذ الأخير الذى تلوذ بها الجماعات فى اللحظات الهامة وفى حالات الغفلات النوعية الحادة التى نسفت كثير من المبادىء والأسس التى كنا نتعامل على أساسها . ظاهرة الهوية والثقافة والقيم، كل هذه القضايا تشهد حالياً ثورة ، مع أهمية التفرقة ما بين ثقافة الثورة وثورة الثقافة ، الأولى التغيير المصوب والذى ينشد الأعلى والأعلم والأفضل ، أما الثانية ثورات على صعيد التربية والإعلام والإبداع والتاريخ والقيم واللغة والمعتقد وعلى منظومة الفكر الإنسانى . هنا يجب أن نرى العملية من منظور شامل .

لماذا سؤال الهوية ؟ ...

— الهوية شاغل الجميع بفعل المتغير المعلوماتى ، الهوية هى التى جعلت فرنسا تتساءل ما هى فرنسا ، وجعلت اليابان تتناول قضية الهوية خوفاً على اللغة اليابانية من طغيان الإنجليزية والعولمة . ونحن المصريين أصحاب الإرث ، هذا الإرث والدور أصبحنا مهددين بفعل عوامل خارجية بل وأيضا بعوامل وقيود داخلية لا تقل خطورة عن القيود الخارجية .

— الهوية والثقافة والحضارة نظم معلومات ، وهنا لماذا ننظر للهوية من منظور المعلومات ، لأن العولمة ظاهرة حقيقية وهى وليدة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة ولذلك تناول القضية من منظور المعلومات هو تناولها من داخلها ، والمعرفة والمعلومات هى وسيلتنا لتعريف العولمة ...

— الهوية والثقافة والحضارة نظم معلومات ، تدور حول ظاهرية الرمز ولها علاقة وثيقة بلغة المعلومات ، لكى نرأب الفجوة بين مصر والعالم لابد من طرح سؤال الهوية .

— المعلوماتية تعرى متناقضات العولمة ، والعولمة وليدة تكنولوجيا المعلومات ، وتناول القضية من منظور اقتصاد المعرفة ننظر لها من داخلها وهى وسيلة إذن لتعرية متناقضات العولمة .

- الهوية كمفاهيم أساسية

- الهوية ليست أقنوماً ثابتاً بل تتغير ديناميكياً وتتجدد وهذا لا يعنى أن تطمس الجذور والأسس .
- لا مكان للانغلاق الثقافى والحضارى ، فأى انغلاق يحرم الهوية نفسها أن تتجدد، علم اللغة احتكرته مجموعة تقليدية من أهل المجامع ، وأصبح هذا الخطاب متخلفا على صعيد اللغة منذ سيبويه. .
- كما ترتبط الهوية بالماضى ترتبط بالمستقبل أيضاً ، كيف ترتبط الهوية بالقديم وترتبط بنفس القدر بالجديد ، ليس الماضى هو الذى يؤدى إلى المستقبل بل المستقبل هو الذى يؤدى إلى الماضى .
- هذا الإرث الحقيقى علينا أن نعيد النظر فيه بصفة متجددة ومن يحتكر تحليل الجمود فى تحليل الثقافة عليه أن يرحل .
- هل الهوية وهم ؟ ، المجتمعات الرأسمالية تريد أن تقول أن المعرفة وهم .
- قضية الهوية الآن من أخطر القضايا ، فحالياً الاتحاد الأوروبى يدافع عن هويته ضد الغزو الثقافى الأمريكى ، فالهوية ليست وهما ولكنها أحد الدوافع الأساسية .
- علاقة الهوية بالمعلوماتية عبر مسار اللغة
- واللغة هي الذات وهي الهوية . هي الهواء الذي نتنفسه .
- اللغة هي التى تصنع من المجتمع واقعاً لولا اللغة لا نستطيع أن نتواصل ونتصارع، نتفق أو نختلف .
- اللغة العربية أبرز ملامح ثقافتنا العربية ، نصوصنا باتت في حاجة إلى معالجة جديدة ، فنحن في حاجة إلي أن نعيد تفكيرنا في كثير من نصوصنا ، اللغة العربية هي اللغة الإنسانية الوحيدة التى صمدت ١٧ قرناً وتستطيع أن تستوعب المفاهيم الحديثة ، يجب أن نأخذ اللغة بجدية باللغويات المقارنة .
- كما أن اللغة هي المجال المعرفي الوحيد الذي يتفاعل مع صحيح فروع المعرفة الإنسانية الأخرى ، هي قلب خريطة المعرفة الإنسانية وهى تتفاعل مع العلوم الطبيعية .

- اللغة ركيزة الفكر الثقافي ، وهي نهج ونسق معرفي يمكن تطبيقه في مجالات أخرى، لأنها الوسيلة التى يتجدد بها الفكر الإنساني ، كل نظريات الحداثة وما بعد الحداثة والبنيوية وما بعد البنيوية والتفكيكية وما بعد التفكيكية تتمحور حول اللغة .
- اللغة هي رابط العقد في الخريطة الجيومعرفيه .
- ثنائية علوم الإنسانيات والطبيعيات مفهوم خاطئ، فالإنسانيات لا تنفصل عن الطبيعيات ، فأهم إشكالية لعلم النفس دراسة المخ ، ولا يمكن أن ينفصل ذلك عن علم الإجتماع ، فعلوم الإنسانيات تلوذ بالطبيعيات والعكس وذلك حتى تفتح مناهل أخرى جديدة .
- علاقة الهوية بالمعلوماتية عبر مسار المعتقدات ومنظومة القيم

– الثورة المعرفية ستهز كل ثوابتنا المعرفية ، تركنا ديننا وتحليله الحديث لغيرنا ، فمن ألف المعجم المفهرس لتراث السنة هو مستشرق فرنسي ، فالدين رمز وظاهرة معقدة جداً ومكون أساسي في منظومة المجتمع الدينى وسيلة إحداث التماسك المجتمعي .

– لدينا حساسية خاصة ومفرطة للتعامل مع الدين ، الدين بمعناه الواسع والمتحضر ، ننظر إلى الدين من منظور رمزى ومن منظور التأويلية ، وهناك فرق بين التفسير والتأويل ، فالتأويل أن تتفاعل برؤيتك مع النص .

– حاليا علم النفس وصل إلي هذه المرحلة ، لم ندرس علم نفس الدين ولا علم اجتماع الدين ولا التأويلية لأن اللغويين إحتكروا اللغة والدعاة إحتكروا الدين .

– يجب أن نسهم في الدين بمعرفتنا وجهلنا ، نتكلم عن علاقة ديننا مع الأديان الأخرى هناك من يقول من تفلسف فقد تزندق ، فلسفة علوم اللسانيات فروعها بدأت تبرز وتولد .

عبر العرض والمداخلات نقاشاً وحواراً يمكن إجمال الملاحظات الختامية في الحلقة الختامية لموسم ٢٠١٣ في التالي :

– لمفهوم الهوية تاريخ وإما أن يختفي هذا المفهوم من التداول أو أن يبقي في واقع الحال ما يفرض استدعاؤه فيتجدد تداول المفهوم أو تداول معناه ، وربما ما يجرى على واقع أرض الهوية في المجتمع المصري يجعل بحث هذه القضية فرض عين وليس فرض كفاية.

– الثقافة هي قوة مالكة للمعرفة وهي قيمة كبيرة وكنز ينصرف على المثقفين والعلاقة بين الثقافة والسياسة مركبة للغاية حيث تسعي السياسة إلى وضع الثقافة في خدمتها بكافة الطرق وأحياناً تلجأ إلى استخدام أحط الأساليب وأكثرها وضاعة ووحشية .

– نحن في حاجة لأدوات مجتمع ما بعد الحداثة ، وإقتحام منجزات علم إجتماع التنمية الذي يربط الديموقراطية بقوة العقل والعلم ، ويرتبط بذلك منظومة التعليم والتربية في مجتمع يعاني فيه التعليم الأساسي أمراضاً مزمنة .

– الأزمة لا تكمن في الفجوة الكبيرة التى تفصلنا عن العالم المتقدم فلقد أهملنا في أخذ الرؤية التى نهض بها العالم في موجة ما بعد الحداثة ، ففي العقل السياسي أهملنا الحرية ، وفي الاقتصادي أهملنا التنمية ، وفي الاجتماعي أهملنا العدالة الاجتماعية وفى الأخلاق مشكلة التضامن والتعاون وحقوق المرأة والشباب والحق في المعرفة.

– الثقافة هي ما يبقي بعد زوال كل شيء ، وفي المقابل المعلومات والمعرفة هي المورد الإنساني الوحيد الذي يبقي بل يزداد مع استهلاكه ، وان تبقي الثقافة ملاذنا الأخير والمتجدد لا بد من زاد معرفي ومعلوماتي .

– هناك عدة قوى اجتماعية تتحكم في المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والقوى الرمزية (فنون – قيم – إعلام – تربية – تراث – ثقافة – فكر – لغة) ، القوى الرمزية كانت من

تربط بين القوى السياسية والعسكرية ثم علاقة السياسة بالاقتصاد حيث أصبحت السياسة هي الحافظ الأمين ، ثم ظهر مفهوم القوى الرمزية التى تشكل العقل .

خاتمـــــة

سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومى عبر مسيرته وبرنامج موسم عام ٢٠١٣ أسعده أن يشرف بمساهمة كوكبه تمثل عقل الوطن على مدى حلقاته الست حديثا وحواراً كانوا فرساناً للفكر ونبلاء للكلمة والحوار من اجل الوطن في لحظات صعبة وفارقة عبر تاريخه ، وفى مشاركة الحضور الذي قارب حوالى أكثر من ٦٠٠ مشارك عبر الحلقات الست لموسم ٢٠١٣ كان نصيب نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمي ومتخذى وصناع القرار في المناقشات والحوار أكثر من ٦٠ مشاركاً عرضنا رحيق فكرهم وعبق وطنيتهم وأملنا أن نكون قد حافظنا بكل أمانة عن كل ما أرادوا التعبير عنه إختلافاً وإتفاقاً . إن ذلك كله فكراً وتنظيماً وأداء لم يكن ممكناً لولا توفيق من الله سبحانه وتعالي وتعاون وتنسيق مخلص لفريق عمل السيمينار الدؤوب وكافة أعضاء أسرة معهد التخطيط القومى الذي يشرفها دائماً أن نعلي تاريخ هذا الصرح العريق ولتزيده رصانة بموجات أجياله الواعدة الرائعة دائماً بعد أن بلغ مرحلة ما بعد النضج لأكثر من نصف قرن الآن وليساهم مشاركاً دوما كما كان وسيظل حصناً فكرياً علمياً منيعاً يتصدى بكل الشجاعة والوطنية الآن وغداً لكافة هموم وآمال وتقدم مصر الكنانة لتبقي دائماً أعرق الحضارات وأعمق الثقافات وأطيب شعوب الأرض وأعظم بلاد الدنيا .

وفي ختام الخاتمة نرى أن من أوجب الواجبات إعطاء كل ذى حق حقه أمانة التقدير للأخوات العزيزات الزميلات زهرات معهد التخطيط القومى اللاتي ساهمن بمتابعة كافة الحلقات وتحرير التقارير الرصينة عنها والتى كانت أكبر معين لتحرير هذا التقرير على هذا النحو الموجز والشامل ..

أ.د . أماني الريس د. بسمة الحداد د. أمل زكريا

مصر إلى أين .....؟

"حوار الأمل فى المستقبل من أجل الوطن"

برنامج سيمينار معهد التخطيط القومى – ٢٠١٣

الحلقة الأولى ٢٦ فبراير ٢٠١٣	**المحور الأمنى والإستراتيجي**	
	السيد اللواء سامح سيف اليزل السيد الأستاذ السيد ياسين الأستاذ الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى	– الخبير الإستراتيجي والأمنى . – مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام . – أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
الحلقة الثانية ٢٦ مارس ٢٠١٣	**المحور الإجتماعى والمؤسسى**	
	الأستاذ الدكتور حسام عيسى الأستاذ الدكتور خضر أبو قورة	– أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة عين شمس . – أستاذ بمعهد التخطيط القومى .
الحلقة الثالثة ٩ أبريل ٢٠١٣	**المحور الاقتصادى والتنمية العمرانية**	
	الأستاذة الدكتورة سهيرأبوالعينين السيد الدكتور محمد ندا	– أستاذ بمعهد التخطيط القومى . – مدير مشروع الدعم الإستراتيجى للتنمية العمرانية HABITAT .
الحلقة الرابعة ٢٣ أبريل ٢٠١٣	**محور العدالة الإجتماعية والتنمية**	
	الأستاذ الدكتور ابراهيم العيسوى السيد الأستاذ سمير مرقس	– أستاذ بمعهد التخطيط القومى . – الكاتب والمفكر السياسى .
الحلقة الخامسة ٢١ مايو ٢٠١٣	**محور الديموقراطية والمشاركة**	
	السيد الأستاذ جمال محمد غيطاس	– خبير معلوماتية وكاتب صحفى بمؤسسة الأهرام ومؤسس مجلة لغة العصر .
الحلقة السادسة ٢٥ يونيو ٢٠١٣	**محور الهوية والثقافة والقيم**	
	الأستاذ الدكتور خضر أبو قورة الأستاذ الدكتور نبيل على	– أستاذ بمعهد التخطيط القومى . – خبير المعلومات .